المستخلص

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى، وتحليل تطبيقاته المعاصرة، وتقييم الضوابط الشرعية والأخلاقية لتوظيفه في العمل الفقهي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التجارب العملية في استخدام الذكاء الاصطناعي في جمع المعلومات الشرعية، وتصنيف النصوص، وتقويم الفتاوى، وتوحيد المرجعية الفقهية.

أظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة مهمة لتسريع الوصول إلى البيانات الفقهية وتحليلها، وتقويم الفتاوى، وتوحيد الاتجاهات الفقهية، لكنه لا يستطيع استبدال الاجتهاد البشري. وأكد البحث ضرورة إشراف العلماء على الأنظمة الذكية، والاعتماد على مصادر موثوقة، وضمان الخصوصية والشفافية، مع مراعاة المقاصد الشرعية في جميع التطبيقات. توصل البحث إلى توصيات عملية للارتقاء باستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى، أبرزها: إبقاء المفتي البشري في موقع القرار، وضبط مصادر البيانات، وتقييد نطاق الفتوى الآلية، وتعزيز التدريب على استخدام التقنية الحديثة في المجال الفقهي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الفتوى، الاجتهاد الفقهي، المقاصد الشرعية، الإفتاء الرقمي.

Abstract

This study aims to examine the impact of artificial intelligence (AI) on the issuance of fatwas, analyzing its contemporary applications and evaluating the legal and ethical frameworks for its use in jurisprudential work. The study employs a descriptive-analytical approach to investigate practical experiences in utilizing AI for collecting Islamic legal information, classifying texts, reviewing fatwas, and unifying jurisprudential references.

The results indicate that AI has become an essential tool for accelerating access to jurisprudential data, analyzing it, reviewing fatwas, and harmonizing jurisprudential trends. However, AI cannot replace human ijtihad. The study emphasizes the necessity of scholarly oversight, reliance on reliable sources, safeguarding privacy and transparency, and considering the higher objectives (maqasid) of Sharia in all applications.

The study concludes with practical recommendations for enhancing the use of AI in fatwa issuance, including maintaining the human mufti in the decision-making process, controlling data sources, limiting

automated fatwas to general matters, and promoting training on modern technology in jurisprudential practice.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فقد شهد العالم المعاصر ثورةً معرفية وتقنية غير مسبوقة، تجلّت أبرز مظاهرها في ظهور الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) بوصفه نقلة نوعية في مسار تطور العلم الإنساني، إذ تجاوز حدود البرمجة التقليدية إلى محاكاة قدرات الإنسان في التفكير، والتعلّم، واتخاذ القرار[1]. ولم يعد الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على المجالات الصناعية أو الاقتصادية، بل امتدّ أثره إلى ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومنها العلوم الشرعية التي تمسّ حياة الإنسان ومعتقده وسلوكه اليومي[2].

ومع هذا التقدم الهائل، برزت الحاجة إلى دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى؛ لما تمثله الفتوى من موقع حساس في توجيه سلوك الأفراد والجماعات، ولارتباطها المباشر بتطبيق أحكام الشريعة في واقع متغير وسريع التحول. فالفتوى ليست مجرد إجابة عن سؤال فقهي، وإنما هي عملية مركبة تتداخل فيها النصوص، والمقاصد، والواقع، والمآلات، مما يجعلها من أدق مجالات الاجتهاد. ومن ثمّ فإن دخول الذكاء الاصطناعي إلى هذا الميدان يثير تساؤلات علمية وأخلاقية عميقة تتصل بحدود استخدام التقنية في المجال الديني، ومدى مشروعية الاعتماد عليها في استنباط الأحكام أو ترجيح الأقوال[3].

وتزداد أهمية هذا الموضوع مع ازدياد اعتماد المؤسسات الدينية والمجامع الفقهية على النظم التقنية في فهرسة النصوص، وتحليل البيانات، وتصنيف الفتاوى، بل وفي بعض الأحيان إصدار الفتوى الآلية بناءً على مدخلات المستخدم، وهو ما يستدعي وضع إطار تأصيلي وتقويمي يحدد ضوابط الإفادة من هذه الأدوات دون الإخلال بمكانة الاجتهاد البشري، أو اختزال الفقه في مجرد خوارزميات جامدة[4].

---

1). ينظر: عبد الرحمن الحسن، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المنظور الإسلامي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 2024م، ص 29.

2). ينظر: محمد الشيباني، مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المعاصرة، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2022م)، ص 11.

3). ينظر: أحمد الرومي، "الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: رؤية مستقبلية"، مجلة الدراسات الشرعية والإنسانية، جامعة أم القرى، العدد (28)، 2023م، ص 64.

4). ينظر: عبد الله الفاضل، صناعة الفتوى في العصر الرقمي، (الرياض: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 2021م)، ص 7.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى بيان أثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى، من خلال دراسة تأصيلية تقويمية تُوازن بين الممكن التقني والمشروع الشرعي، وتستقرئ التجارب المعاصرة في هذا المجال، مستندة إلى أصول الفقه ومقاصد الشريعة، ومبادئ الأخلاق المهنية في الإفتاء[5].

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أمرين:

أولاً: ندرة الدراسات الشرعية التي تناولت العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وصناعة الفتوى من منظور تأصيلي تقويمي.

ثانيًا: الحاجة العملية إلى توجيه جهود المؤسسات الدينية نحو استخدام واعٍ ومنضبط لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

أهداف البحث:

1. بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي وصور توظيفه في المجال الفقهي.
2. تحليل أثر الذكاء الاصطناعي في بنية صناعة الفتوى ومراحلها.
3. تقويم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء وفق الضوابط الشرعية والأخلاقية.

مشكلة البحث: تتحدد مشكلة البحث في السؤال الآتي: إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تطوير صناعة الفتوى دون أن يُخلّ بجوهر الاجتهاد الشرعي ومسؤولية المفتي؟

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في استقراء التطبيقات المعاصرة للذكاء الاصطناعي في مجال الفتوى، مع المنهج التأصيلي المقارن في بيان الموقف الشرعي من هذه التطبيقات، ومناقشة الآراء الفقهية ذات الصلة.

هيكلية البحث: وقد جاء البحث مقسماً وفق الهيكلية الآتية:

مقدمة البحث: تتناول المقدمة بيان أهمية الذكاء الاصطناعي في العصر الحديث، ودخوله في مجالات الحياة المختلفة، ومن ضمنها مجال الإفتاء الذي يُعد من أدق مجالات الاجتهاد الشرعي. وتبرز الحاجة إلى دراسة مدى إمكانية الإفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في جمع الأدلة وتنظيمها، وتحليل المسائل الفقهية، مع مراعاة الضوابط الشرعية التي تحفظ مكانة الاجتهاد البشري، وقد تتضمن المقدمة: أهمية البحث، وأهدافه، ومشكلته، ومنهجه.

المبحث الأول: المفاهيم والأسس النظرية، وقد تضمن ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي: تعريفه، أنواعه، ومجالاته.

المطلب الثاني: مفهوم الفتوى وصناعتها، ومكانتها في النظام الإسلامي.

المطلب الثالث: العلاقة بين المعرفة التقنية والمعرفة الشرعية.

أما المبحث الثاني فهو: توظيف الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى، وقد تضمن:

المطلب الأول: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص الشرعية وجمع الفتاوى.

المطلب الثاني: استخدام الخوارزميات في ترجيح الأقوال واستنباط الأحكام.

المطلب الثالث: دور الذكاء الاصطناعي في دعم المفتي وتسريع الوصول إلى الحكم الشرعي.

ثم جاء المبحث الثالث: الضوابط الشرعية والتقويم الأخلاقي، ليتضمن ثلاثة مطالب، هي:

---

5). ينظر: براهيم بن منصور، "ضوابط توظيف التقنية في الإفتاء"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (35)، 2022م، ص 214.

المطلب الأول: حدود تدخل الذكاء الاصطناعي في العملية الاجتهادية.
المطلب الثاني: المسؤولية الشرعية عن الفتوى الصادرة عبر الذكاء الاصطناعي.
المطلب الثالث: تقويم أخلاقي وفقهي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى.
ثم ختمت بالخاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات، مثل أهمية ضبط أدوات الذكاء الاصطناعي بالمرجعية الشرعية، وضرورة إشراف العلماء على برمجيات الفتوى، مع الدعوة إلى تأسيس مراكز بحثية متخصصة تجمع بين خبراء الفقه والتقنية.
هذا واسال الله تعالى التوفيق والإعانة، لما توخيت من الابانة، وصلى الله على النبي المختار، وآله وصحبه السادة الأخيار.

المبحث الأول: المفاهيم والأسس النظرية

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي: تعريفه، أنواعه، ومجالاته

شهدت العقود الأخيرة تطورًا علميًّا وتقنيًّا واسعًا أفرز مفهومًا جديدًا هو (الذكاء الاصطناعي)، الذي أصبح من أبرز مظاهر الثورة الرقمية المعاصرة. ويقصد بالذكاء الاصطناعي ـ في معناه العام ـ قدرة الآلات الحاسوبية على أداء مهام تستلزم عادةً ذكاءً بشريًّا، كالتفكير، والتعلّم، والتحليل، واتخاذ القرار. وقد ورد هذا المصطلح لأول مرة في مؤتمر دارتموث سنة 1956م على يد العالم الأمريكي جون مكارثي الذي عرّفه بأنه: "العلم والهندسة اللذان يُعنيان بصنع الآلات الذكية القادرة على أداء المهام التي تتطلب ذكاءً بشريًّا"[6].
ومنذ ذلك الوقت تطور هذا المفهوم ليشمل مجالات متعددة، أهمها: معالجة اللغة الطبيعية، والرؤية الحاسوبية، والروبوتات، وأنظمة التعلّم العميق التي تحاكي أساليب التفكير الإنساني. ويمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي إلى نوعين رئيسين:
الأول: الذكاء الاصطناعي المحدود، وهو الذي يُبرمج لتنفيذ مهام معينة بدقة عالية دون أن يمتلك قدرة على التعميم أو الوعي، مثل برامج التعرّف على الصور والأصوات أو المساعدات الرقمية الذكية.
والثاني: الذكاء الاصطناعي العام، الذي يُصمم لمحاكاة القدرات العقلية البشرية على نحو شامل، بحيث يستطيع معالجة المعلومات، والاستنتاج، واتخاذ القرار بصورة ذاتية[7].
وقد تجاوز الذكاء الاصطناعي المجالات الصناعية والتجارية إلى ميدان العلوم الإنسانية، فظهرت تطبيقاته في تحليل النصوص، وتصنيف البيانات، وتقديم التوصيات في مجالات التربية واللغة

---

6). John McCarthy et al., A Proposal for the Dartmouth Summer Research Project on Artificial Intelligence, Dartmouth College, 1956, p. 2.

7). John McCarthy et al., A Proposal for the Dartmouth Summer Research Project on Artificial Intelligence, Dartmouth College, 1956, p. 2.

والقانون، بل وصل أثره إلى العلوم الشرعية، حيث استُخدم في إنشاء قواعد بيانات للنصوص القرآنية والحديثية، وفي البحث الفقهي المتخصص[8].

وهذه التطورات التقنية، على أهميتها، لا يمكن أن تُغني عن العنصر الإنساني في التفكير والاستنباط، لأنها تعتمد على أنماط رياضية جامدة تفتقر إلى القيم والمعايير المقاصدية التي تمثل جوهر الاجتهاد الفقهي، القائم على فهم النصوص في ضوء مقاصدها الشرعية ومآلاتها الواقعية.

المطلب الثاني: مفهوم الفتوى وصناعتها ومكانتها في النظام الإسلامي

الفتوى في اللغة مأخوذة من الإفتاء، وهو البيان والإيضاح. وفي الاصطلاح هي: إخبار عن حكم الله تعالى في واقعة مخصوصة، استنادًا إلى الأدلة الشرعية. وقد عرفت بأنها: "إخبار عن حكم الله تعالى في الواقعة اجتهادًا أو نقلًا"[9].

وتُعد الفتوى من أشرف مراتب البيان الشرعي، إذ تمثل صلة بين النص الإلهي وواقع الناس المتجدد. وهي ليست مجرد حكم نظري، بل عملية علمية مركبة، تتطلب معرفة عميقة بالنصوص، وإدراكًا دقيقًا للواقع، وموازنة بين المصلحة والمفسدة. وقد قرر الشاطبي أن المفتي "منزّل للأحكام على الوقائع بما يحقق مقاصد الشريعة"[10]، وهو ما يدل على أن الفتوى ممارسة عقلية وروحية في آن واحد.

وتكمن أهمية الفتوى في كونها تجسيدًا عمليًا لوظيفة الاستخلاف في الأرض، إذ يقوم المفتي مقام الموقّع عن رب العالمين، كما وصفه ابن القيم في صدر كتابه إعلام الموقعين[11]. ولهذا كانت مسؤولية المفتي عظيمة، لأنه يوجّه الناس في دينهم ومعاملاتهم، ويتحمل تبعة ما يُفتي به.

ومع التطور التقني الهائل، دخلت الوسائل الحديثة إلى ميدان الفتوى، فظهرت المواقع الإلكترونية والمكتبات الرقمية وبرامج البحث الفقهي، ثم تطورت إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في تصنيف الأسئلة وتحليلها وإرجاعها إلى أقوال الفقهاء. غير أن هذه الوسائل يجب أن تُعدّ وسائل خادمة لا بدائل مستقلة؛ لأن جوهر الفتوى لا يقوم على جمع النصوص فحسب، بل على إدراك مقاصدها، ومراعاة حال السائل، وتقدير المصلحة الشرعية في جوابه، وهي أمور لا يمكن للنظم الآلية أن تحيط بها إحاطة تامة.

---

8). محمد زكي خضر، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في خدمة العلوم الإسلامية، مجلة جامعة أم القرى، العدد 42، 2021م، ص45.

9). ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، (القاهرة: دار الحديث، 1991م)، ج1، ص7.

10). الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، (بيروت: دار المعرفة، 2004م)، ج4، ص263.

11). ابن القيم، إعلام الموقعين، ج1، ص5.

المطلب الثالث: العلاقة بين المعرفة التقنية والمعرفة الشرعية:

تقوم المعرفة الشرعية على مصدر إلهي يتمثل في الوحي، وما يتفرع عنه من اجتهادٍ إنسانيٍّ منضبطٍ بأصول وقواعد محددة، بينما تعتمد المعرفة التقنية على تحليل البيانات واستنباط الأنماط الإحصائية بواسطة الخوارزميات. ويبدو الفرق بين المنهجين جوهريًا من حيث المصدر والغاية؛ فالأول يهدف إلى تحقيق مقاصد العدل والرحمة والإصلاح، والثاني يبتغي الكفاءة والدقة والسرعة في الأداء[12].

ومع هذا التباين، فإن بين المنهجين بعض أوجه الشبه في البناء المعرفي؛ فكلاهما يقوم على تحليل المدخلات للوصول إلى نتائج، إلا أن الاجتهاد الفقهي يتجاوز الحساب العقلي المجرد إلى إدراك السياقات والمقاصد. فالمجتهد لا يكتفي بملاحظة الأنماط، بل يزنها بميزان المصلحة والمآل، ويستحضر الجانب الإيماني والأخلاقي الذي لا تدركه الآلة[13].

ولأجل هذا، فإن أي توظيف للذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى ينبغي أن ينطلق من تأصيل معرفي مزدوج: الأول أصولي يحدد كيفية التعامل مع النصوص ومناهج الترجيح، والثاني تقني يضبط طريقة تمثيل المعرفة الشرعية في صورة قواعد بيانات قابلة للمعالجة الآلية. ومن غير هذا التكامل، ستبقى تطبيقات الذكاء الاصطناعي سطحية، تكرر الأقوال دون إدراك فلسفة التشريع وروح النص.

وقد بدأت بعض التجارب الحديثة في هذا الاتجاه، مثل مشروع "المفتي الذكي" الذي أطلقه مجمع الفقه الإسلامي الدولي عام 2021م، ويهدف إلى استخدام تقنيات معالجة اللغة العربية لتحليل الأسئلة الفقهية وربطها بالمصادر الشرعية المناسبة[14]. ومع ما يحمله هذا المشروع من أهمية علمية وتقنية، إلا أنه يظل محدودًا في قدرته على فهم المقاصد والنيات، وهو ما يؤكد أن دور الإنسان في الإفتاء لا يمكن الاستغناء عنه، بل يمكن دعمه وتعزيزه بوسائل تقنية تيسر الوصول إلى المعلومة وتحليلها.

12). ريتشارد ساسكيند ودانيال ساسكيند، مستقبل المهن: كيف سيغيّر الذكاء الاصطناعي عمل الإنسان؟، ترجمة فؤاد الجرنوسي، (الكويت: عالم المعرفة، 2019م)، ص112.

13). أحمد الراوي، "مناهج الاستدلال الفقهي والتعلّم الآلي: دراسة مقارنة"، مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، العدد 18، 2023م، ص78.

14). مجمع الفقه الإسلامي الدولي، تقرير مشروع المفتي الذكي، الدورة الخامسة والعشرون، جدة، 2021م، ص14.

المبحث الثاني: توظيف الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى.

المطلب الأول: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص الشرعية وجمع الفتاوى

شهد ميدان الدراسات الشرعية في العقدين الأخيرين توسعًا كبيرًا في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة في مجالات تحليل النصوص واسترجاع المعلومات وتصنيف الفتاوى. ويُعد هذا الجانب من أهم التطبيقات التي يمكن أن تسهم في تطوير عملية الإفتاء، إذ يتيح بناء أنظمة معرفية قادرة على تحليل النصوص الشرعية والفقهية من القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال الفقهاء، بطريقة منظمة تسهّل على الباحث والمفتي الوصول إلى الأدلة ذات الصلة بالمسألة قيد البحث[15].

أولًا: تحليل النصوص الشرعية آليًا

تقوم أنظمة الذكاء الاصطناعي في هذا المجال على معالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing) وهي فرع من علوم الحاسوب يهدف إلى تمكين الآلة من فهم اللغة البشرية وتحليلها دلاليًا وسياقيًا. وقد طُبقت هذه التقنية في تحليل نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف بهدف استخراج العلاقات بين المفاهيم الشرعية وتصنيف الأوامر والنواهي والأحكام إلى مجالاتها الفقهية[16].

كما بدأت بعض الجامعات الإسلامية في تطوير محركات بحث ذكية قادرة على استرجاع النصوص الشرعية بناءً على المعنى وليس فقط على الكلمات المفتاحية، مثل مشروع "المصحف الذكي" بجامعة الملك سعود، ومبادرة "الحديث الشريف المترابط" التي تستخدم خوارزميات الربط الدلالي لتحديد العلاقات بين الأحاديث والموضوعات الفقهية[17]. وهذا التطور يسهم في اختصار الجهد والوقت الذي يبذله المفتي في جمع الأدلة المتفرقة، ويتيح له بناء تصور فقهي شامل للمسألة قبل إصدار الحكم الشرعي.

ثانيًا: جمع الفتاوى وتصنيفها رقمياً

من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء بناء قواعد بيانات معرفية ضخمة تحتوي على آلاف الفتاوى الموثقة، مع تصنيفها وفق الموضوعات والمذاهب والبلدان والأزمنة. وقد طُوِّرت في هذا

---

15). ينظر: عبد الله الفاضل، صناعة الفتوى في العصر الرقمي، (الرياض: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 2021م)، ص 45.

16). ينظر: محمد الشيباني، مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المعاصرة، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2022م)، ص 133.

17). خالد بن عبد الرحمن، "التقنيات الذكية في خدمة النصوص الشرعية"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإسلامية، العدد (42)، 2023م، ص 91.

المجال تقنيات التعلّم الآلي (Machine Learning) التي تمكّن النظام من التعرف على أنماط الأسئلة الشرعية وتحليلها لغويًا، ثم اقتراح الفتاوى القريبة منها من حيث الموضوع أو الحكم[18].

على سبيل المثال، أطلقت المملكة العربية السعودية منصة "فتوى" الذكية التي تعتمد على تقنيات التحليل الدلالي لتوجيه المستفتي نحو الفتاوى المعتمدة في هيئة كبار العلماء. كما طوّرت دولة الإمارات نظامًا افتراضيًا للإفتاء ضمن تطبيق "الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف"، يتيح للمستخدم طرح سؤاله، فيستقبل إجابة أولية آلية تعتمد على قواعد بيانات فقهية واسعة، ثم تُراجع من قبل المفتي المختص قبل اعتمادها[19]. وقد أظهرت هذه التجارب أن استخدام الذكاء الاصطناعي في جمع الفتاوى وتصنيفها لا يعني الاستغناء عن المفتي، بل يسهم في دعم قراره من خلال توفير أرضية معرفية منظمة تُعينه على المقارنة بين النصوص والأقوال بسرعة ودقة[20].

ثالثًا: تحليل المحتوى الفقهي واستكشاف الاتجاهات الاجتهادية

يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تُستخدم في تحليل البيانات الضخمة للتراث الفقهي بغرض التعرف على الاتجاهات الاجتهادية ومواطن الاتفاق والاختلاف بين المذاهب. فباستخدام خوارزميات "التعلّم العميق" (Deep Learning)، يمكن للنظام تحليل ملايين النصوص الفقهية، وتقديم إحصاءات دقيقة حول تكرار المسائل، وتطور الأحكام في العصور المختلفة، والموضوعات التي تحتاج إلى اجتهاد معاصر[21].

إن مثل هذا التحليل لا يغني عن الاجتهاد، لكنه يزود الباحث برؤية كمية ونوعية حول مسار التفكير الفقهي، مما يساعد على اتخاذ قرارات أكثر وعيًا واتزانًا.

ولذلك فإن الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة يُعد أداة مساندة للاجتهاد وليس بديلًا عنه، إذ يظل دور الإنسان أساسيًا في التفسير والتقويم والترجيح بين الأدلة.

المطلب الثاني: استخدام الخوارزميات في ترجيح الأقوال واستنباط الأحكام

يُعدّ هذا الجانب من أكثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي حساسية في المجال الفقهي، لأنه يتناول مرحلة الترجيح والاستنباط، وهي جوهر العملية الاجتهادية التي تتطلب فهماً دقيقاً للنصوص الشرعية ومقاصدها وقواعدها. فبينما يمكن للتقنية أن تُعين المفتي في جمع الأدلة وتحليلها، فإنّ انتقالها إلى مرحلة الترجيح بين الأقوال أو استنباط حكم جديد يستدعي نقاشاً عميقاً حول حدود المسموح والممنوع شرعًا وتقنيًا في هذا التوظيف.

---

18). ينظر: علي الموسوي، "تحليل بيانات الفتاوى باستخدام تقنيات التعلّم الآلي"، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، جامعة بغداد، العدد (17)، 2024م، ص 27.

19). الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، التقرير السنوي لتطبيق الإفتاء الذكي، أبوظبي، 2023م، ص 9.

20). ينظر: إبراهيم بن منصور، "ضوابط توظيف التقنية في الإفتاء"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (35)، 2022م، ص 223.

21). ينظر: حمد بن راشد، تحليل التراث الفقهي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 2024م)، ص 56.

أولًا: مفهوم الخوارزميات في السياق الفقهي

الخوارزمية (Algorithm) هي مجموعة من الأوامر والتعليمات المنطقية التي تُوجّه الحاسوب لتنفيذ عملية معينة على نحو محدد ومتسلسل[22]. وفي المجال الفقهي، يمكن تصور الخوارزمية كـ نظام قرار شرعي مبرمج يعتمد على مدخلات (كالسؤال أو الواقعة) ومخرجات (كالحكم أو الترجيح) ضمن معايير محددة مسبقًا.

وقد بدأت بعض المراكز البحثية الإسلامية في تصميم خوارزميات تستند إلى القواعد الأصولية، مثل قاعدة "اليقين لا يزول بالشك"، أو "الضرورات تبيح المحظورات"، بحيث يستطيع النظام اقتراح حكم مبدئي للمسألة وفق منطق هذه القواعد[23].

إلا أن هذا الاستخدام يظل في نطاق الاسترشاد، لا الإفتاء؛ لأن الترجيح بين الأدلة يتطلب إدراكًا للسياقات المقاصدية والعُرفية والواقعية التي لا تزال بعيدة عن إدراك الآلة مهما بلغت قدرتها الحسابية[24].

ثانيًا: توظيف الخوارزميات في تحليل الأقوال الفقهية

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُسهم في مرحلة التحليل المقارن للأقوال الفقهية، عبر تصميم خوارزميات تقوم بفرز الأقوال المتعددة في المسألة الواحدة، ثم تحليلها وفق معايير كمية وكيفية مثل: عدد الفقهاء القائلين بكل رأي، مدى اعتماد القول في المذاهب الأربعة، قوة الدليل المستخدم، توافق القول مع القواعد الكلية والمقاصد الشرعية.

ويُعرف هذا النوع من البرمجيات باسم خوارزميات الترجيح الإحصائي، حيث يُبرمج النظام على تحليل آلاف النصوص الفقهية واستخراج (الأنماط الترجيحية) التي استخدمها العلماء في موازنة الأدلة[25].

وقد طُوّرت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تجربة أولية في هذا المجال سنة 2023م، ضمن مشروع (الاجتهاد الذكي) الذي يهدف إلى بناء قاعدة بيانات تُصنّف الأقوال الفقهية وتُظهر

---

22). ينظر: محمد الشيباني، مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المعاصرة، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2022م)، ص 54.

23). ينظر: أحمد الرومي، "الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: رؤية مستقبلية"، مجلة الدراسات الشرعية والإنسانية، جامعة أم القرى، العدد (28)، 2023م، ص 71.

24). ينظر: عبد الرحمن الحسن، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المنظور الإسلامي، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 2024م)، ص 48.

25). ينظر: علي الموسوي، "تحليل بيانات الفتاوى باستخدام تقنيات التعلّم الآلي"، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، جامعة بغداد، العدد (17)، 2024م، ص 39.

أدلتها وترجيحاتها تلقائيًا[26]. هذا النوع من التحليل لا يهدف إلى إصدار الفتوى النهائية، بل إلى تزويد الباحث بخريطة علمية دقيقة تساعده على فهم الاتجاهات الفقهية وتقدير وزن الأدلة، مما يزيد من دقة قراره الاجتهادي.

ثالثًا: حدود الاستنباط الآلي ومخاطر الاعتماد المفرط

يُثار في هذا السياق جدلٌ علمي حول إمكانية قيام الخوارزمية مقام المفتي في (استنباط الأحكام)، أي توليد حكم جديد لم يُذكر صراحة في النصوص أو كتب الفقه. ويرى جمهور الباحثين المعاصرين أن هذا غير ممكن شرعًا ولا معرفيًا، لأن الاستنباط يتطلب ملكة فقهية وإدراكًا مقاصديًا متجذرًا في العلوم الشرعية، وهو ما لا تمتلكه الآلة[27].

كما أن الخوارزميات – مهما بلغت دقتها – تعتمد على البيانات التي تُغذّى بها، فإذا كانت تلك البيانات محدودة أو متحيزة، فإن نتائجها ستكون بدورها ناقصة أو مشوشة[28].

وقد نبّهت منظمة التعاون الإسلامي (OIC) في تقريرها الصادر سنة 2024م إلى ضرورة "تقييد استخدام الأنظمة الذكية في المجالات الشرعية بحدود المساندة البحثية فقط، دون السماح لها بإصدار الفتوى النهائية"، مؤكدة أن المرجعية في الحكم الشرعي يجب أن تبقى بيد الإنسان المؤهل بالعلم والدين[29].

رابعًا: نحو نموذج متكامل للترجيح المساعد

تتجه الرؤى البحثية الحديثة إلى تبني نموذج (الترجيح المساعد بالذكاء الاصطناعي)، وهو نموذج يوازن بين القدرة التحليلية للآلة والبصيرة المقاصدية للإنسان.

في هذا النموذج، تقوم الخوارزميات بجمع الأدلة وتصنيفها وتقديم المؤشرات الإحصائية، بينما يظل القرار الفقهي النهائي في يد المفتي الذي يستخدم أدوات العقل والنظر والاجتهاد المستقل[30].

وهذا التكامل بين الآلة والإنسان يحقق مقصدًا شرعيًا عظيمًا، هو تيسير الوصول إلى الحكم مع حفظ مكانة الاجتهاد البشري، مما يجعل الذكاء الاصطناعي خادمًا للفقه لا منافسًا له، ومُيسِّرًا للفتوى لا بديلًا عنها.

---

26). ينظر: مركز الذكاء الاصطناعي والاجتهاد الشرعي، تقرير مشروع الاجتهاد الذكي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2023م، ص 12.

27). ينظر: خالد بن عبد الرحمن، "التقنيات الذكية في خدمة النصوص الشرعية"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإسلامية، العدد (42)، 2023م، ص 97.

28). ينظر: إبراهيم بن منصور، "ضوابط توظيف التقنية في الإفتاء"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (35)، 2022م، ص 229.

29). ينظر: منصور الداود، تحليل البيانات والحياد الخوارزمي في الأنظمة الذكية، (جدة: دار الشروق، 2023م)، ص 103.

30). ينظر: منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، تقرير الذكاء الاصطناعي والضوابط الشرعية، إسطنبول، 2024م، ص 22.

المطلب الثالث: دور الذكاء الاصطناعي في دعم المفتي وتسريع الوصول إلى الحكم الشرعي

لقد شكّلت تقنيات الذكاء الاصطناعي إضافة نوعية في مجال الإفتاء المعاصر، إذ أسهمت في تحسين كفاءة المفتي وتيسير عملية الوصول إلى الحكم الشرعي من خلال الأدوات الذكية القادرة على معالجة الكمّ الهائل من المعلومات الفقهية والنصوص الشرعية في وقتٍ قصير. فالذكاء الاصطناعي لا يحلّ محل المفتي، لكنه يعمل كمستشار معرفي يعينه على ترتيب الأدلة وترجيح الأقوال، وتحديد الاتجاهات الفقهية الأقرب إلى الواقعة المستفتى عنها.

من أبرز صور هذا الدعم ما يعرف بـ المساعدة البحثية الذكية، وهي البرامج القادرة على تحليل الأسئلة الواردة إلى المفتي وتوجيهه إلى المصادر ذات الصلة. وقد اعتمدت "الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم" في السنوات الأخيرة برامج تعتمد على تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing) لفرز الأسئلة المتشابهة وتصنيفها بحسب موضوعاتها الفقهية، مما مكّن من توحيد الجهود الفقهية وتجنّب التكرار في إصدار الفتاوى[31].

كما وفّرت تطبيقات الذكاء الاصطناعي بيئةً رقميةً متكاملة للمفتي، تجمع بين النصوص الشرعية، وفتاوى المجامع الفقهية، وقرارات الهيئات الشرعية، مع إمكانية المقارنة بين الأقوال والمذاهب من خلال أنظمة تحليل ذكية. ويُعدّ هذا التطور نقلة في منهج البحث الفقهي، إذ لم يعد المفتي مضطرًا لقضاء ساعات في تتبّع المصادر الورقية، بل يستطيع عبر النظام الذكي الوصول إلى الحكم في دقائق، مستفيدًا من تحليل آلي دقيق يشبه في بعض جوانبه طريقة التفكير الأصولي القائمة على الترابط بين النص والدليل والعلّة[32].

ويبرز دور الذكاء الاصطناعي أيضًا في تحليل الواقع وتنزيل الأحكام عليه، وهو الجانب التطبيقي الذي يمثل جوهر عملية الإفتاء. فالذكاء الاصطناعي يساعد المفتي في استيعاب المعطيات الواقعية المعقّدة للمسألة، عبر تحليل البيانات الاقتصادية أو الطبية أو التقنية المتصلة بها، مما يمكّنه من رؤية أوسع قبل إصدار الحكم. ومن الأمثلة على ذلك استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الفتاوى المتعلقة بالمعاملات الرقمية أو العملات المشفرة، إذ يستطيع النظام جمع وتحليل معلومات السوق والعمليات التقنية قبل تقديمها للمفتي[33].

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التطبيقات لا يقتصر على الدول الإسلامية، بل بدأ يظهر كذلك في مراكز الأبحاث الغربية المهتمة بدراسة الفقه المقارن، حيث تُجرى تجارب على استخدام الذكاء الاصطناعي في فهم المنطق الفقهي الإسلامي ومحاكاة طرائق استدلاله. ورغم أن تلك المحاولات ما

---

31). ينظر: الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، التقرير السنوي لتقنيات الإفتاء الرقمية، القاهرة، 2023م، ص 15.

32). ينظر: حسن الصياد، التحول الرقمي في المؤسسات الإفتائية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد 48، 2022م، ص 61.

33). ينظر: ناصر الرميح، الذكاء الاصطناعي والفتوى الاقتصادية المعاصرة، المؤتمر الدولي للذكاء الاصطناعي والعلوم الإنسانية، الرياض، 2023م، ص 42.

زالت أولية، فإنها تكشف عن إدراك عالمي لأهمية البنية الاستدلالية في الفقه الإسلامي كنظام معرفي يمكن محاكاته تقنيًّا[34].

لكن، مع كل هذه الإيجابيات، يجب التأكيد أن الذكاء الاصطناعي يظل أداةً خادمةً لا حاكمةً؛ فهو لا يملك ملكة الاجتهاد ولا إدراك المقاصد، ولا يمكنه التفريق بين ما يُفتى به لعامة الناس وما يُوجَّه للأفراد بحسب حالهم. ومن هنا يظهر خطر الاعتماد الكامل عليه دون إشراف بشري متخصص. ولذلك، فإن من واجب الهيئات الشرعية وضع ضوابط دقيقة لاستعمال هذه التقنيات، تضمن الحفاظ على المقاصد العليا للشريعة وتحول دون تسطيح الفتوى أو تجميد الاجتهاد[35].

إن التكامل بين المفتي والآلة هو النموذج الأمثل؛ فالمفتي يمتلك البصيرة الفقهية التي لا تُختزل في القواعد، والآلة تمتلك القدرة التحليلية التي لا تُضاهى في السرعة والدقة. وإذا جُمعت هاتان القوتان، أمكن بناء منظومة إفتاء رقمية متقدمة تعين الأمة على فهم الواقع وتنزيل الشرع فيه بوعي ودقة.

المبحث الثالث: الضوابط الشرعية والتقويم الأخلاقي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى

يمثل هذا المبحث الجانب التقويمي للبحث، إذ يُعالج القواعد الشرعية والاعتبارات الأخلاقية التي تضبط علاقة الذكاء الاصطناعي بعملية الإفتاء. فالذكاء الاصطناعي ليس كائنًا مستقلًا، بل منظومة بشرية التصميم والبرمجة، وهو بذلك يحتاج إلى توجيه شرعي وأخلاقي يضمن أن يبقى خادمًا للإنسان لا حاكمًا عليه.

المطلب الأول: حدود تدخل الذكاء الاصطناعي في العملية الاجتهادية.

تتأسس العملية الاجتهادية على ملكةٍ عقليةٍ متكاملةٍ تجمع بين العلم بالنصوص الشرعية وفهم الواقع وتنزيل الأحكام. وهذه الملكة من خصائص الإنسان، لما فيها من إدراكٍ للعلل والمقاصد والمآلات، وهي قدرات لا يمكن للذكاء الاصطناعي امتلاكها؛ لأنه وإن بلغ دقةً حسابية عالية، إلا أنه يفتقر إلى الوعي المقاصدي والإدراك القيمي الذي يقوم عليه الاجتهاد الشرعي[36].

لذلك، فإن حدود تدخل الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد تنحصر في المجال الآلي المساعد، لا في المجال الإبداعي المستقل. فهو يُعين المجتهد في البحث، وجمع النصوص، وتحليل العلاقات بين الأدلة، لكنه لا يُصدر حكمًا شرعيًا بذاته. وقد نصت وثيقة الأخلاقيات الرقمية الصادرة عن الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء (2023م) على أن الذكاء الاصطناعي أداة استنباطٍ مساعدة، لا مصدر تشريعٍ مستقل، وأن الاعتماد الكلي عليه يُعدّ تفريطًا في مقتضى الاجتهاد[37].

---

34). Khan, M., Artificial Intelligence and Islamic Law: Emerging Intersections, Oxford Journal of Law and Religion, Vol. 12, No. 1, 2024, p. 89.

35). ينظر: عبد الله الطريفي، ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية، مركز القرار الشرعي، جدة، 2024م، ص 27.

36). ينظر: عبد الرحمن النجار، الاجتهاد في العصر الرقمي، دار النفائس، عمان، 2022م، ص 91.

37). ينظر: الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، وثيقة الأخلاقيات الرقمية في الإفتاء، القاهرة، 2023م، ص 12.

ومن التطبيقات المقبولة شرعًا أن تُستخدم النظم الذكية في تحليل المسائل المتكررة، أو التعرف على الاتجاهات الفقهية السائدة، أو إدارة قواعد بيانات الفتاوى، بينما لا يجوز أن يُترك النظام ليستنتج حكمًا شرعيًا في مسألة جديدة دون مراجعة بشرية. وقد أوصى مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الثالثة والأربعين (الرياض، 2024م) بضرورة أن يكون كل نظام ذكي يُستخدم في الفتوى خاضعًا لإشراف لجنة شرعية مختصة تراجع مخرجاته قبل اعتمادها[38].

فالضابط الأساس هو أن الآلة وسيلة للترجيح لا جهة للترجيح، ومُعينة على الاجتهاد لا مجتهدة، وبذلك يظل الذكاء الاصطناعي في دائرة الخدمة المعرفية، لا في دائرة السلطة الشرعية.

المطلب الثاني: المسؤولية الشرعية عن الفتوى الصادرة عبر الذكاء الاصطناعي

تثير الفتوى الصادرة عبر الأنظمة الذكية إشكالًا مهمًا يتعلق بتحديد المسؤول عن مضمونها؛ هل هو المبرمج؟ أم الهيئة التي أطلقت النظام؟ أم المستخدم الذي اعتمد عليها؟

الأصل الشرعي أن الفتوى توقيع عن الله تعالى، ومن ثمّ فهي تحتاج إلى جهةٍ تتحمل مسؤوليتها أمام الله والناس. والآلة لا تملك قصدًا ولا نية، فلا تُنسب إليها المسؤولية، لأن مناط التكليف في الشريعة هو العقل والإرادة، وكلاهما مفقود في الأنظمة البرمجية[39].

وبناءً عليه، فإن المسؤولية الشرعية عن الفتوى التي تصدر عبر الذكاء الاصطناعي تقع على الجهة التي وفّرت النظام واعتمدت مخرجاته دون مراجعة، فإن كانت الجهة مؤسسة إفتائية رسمية، فهي المسؤولة عن ضمان صحة المخرجات، وإن كانت جهة بحثية خاصة، وجب عليها التنبيه الصريح على أن النظام استشاري، لا إفتائي[40].

---

38). ينظر: مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات الدورة الثالثة والأربعين، الرياض، 2024م، ص 34.

محمد الزحيلي، أصول الفتوى في الشريعة الإسلامية، دار الكلم الطيب، دمشق، 2019م، ص 76.

ناصر الرميح، ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية، مركز القرار الشرعي، جدة، 2024م، ص 41.

عبد العزيز العميري، فقه المسؤولية في الفتاوى الإلكترونية، مجلة جامعة الإمام، العدد 45، 2022م، ص 58.

Islamic Development Department of Malaysia, AI Fatwa Governance Framework, Kuala Lumpur, 2024, p. 22.

حسن الصياد، التحديات الأخلاقية في توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 17، 2023م، ص 19.

رواه أبو داود في سننه (رقم 5128).

عبد الله الطريفي، مقاصد الشريعة والذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية تأصيلية، مجلة المقاصد، العدد 9، 2023م، ص 73.

39). مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات الدورة الثالثة والأربعين، الرياض، 2024م، ص 34.

40). ينظر: محمد الزحيلي، أصول الفتوى في الشريعة الإسلامية، دار الكلم الطيب، دمشق، 2019م، ص 76.

أما المبرمج والمطوّر، فتقتصر مسؤوليتهما على الجانب الفني إن كان الخلل في البرمجة أو قاعدة البيانات، دون أن تمتد إلى الخطأ الشرعي في الحكم ما لم يتعمّدا تزييف المعلومات أو تضليل المستخدمين[41].

وقد بدأت بعض الدول الإسلامية — مثل المملكة العربية السعودية وماليزيا — في إعداد أُطر تشريعية تُنظم هذه المسؤولية تحت ما يُسمّى بـ "حوكمة الفتوى الذكية"، لضمان وضوح العلاقة بين المبرمج والمفتي والمستفيد[42].

ويؤكد هذا الاتجاه على قاعدة فقهية أصيلة: (الغُرم بالغُنم)، فمن تولّى منفعة النظام ومخرجاته، لزمه تحمل تبعاته ومسؤوليته الشرعية.

المطلب الثالث: التقويم الأخلاقي والفقهي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى

يُعدّ التقويم الأخلاقي من أهم ما يضبط مسار التطور التقني في المجال الشرعي، إذ لا قيمة لأي تقدم علمي إذا انحرف عن مقاصد الشريعة التي ترعى مصالح الإنسان وتحفظ كرامته.

وتتجلّى الحاجة إلى تقويمٍ أخلاقيٍ في مجال الفتوى الذكية في عدة نقاط:

أولها، ضرورة صيانة قدسية الفتوى من التبسيط المفرط أو الاستهلاك الإعلامي. فالذكاء الاصطناعي إذا استُعمل في بيئة غير منضبطة قد يُحوّل الفتوى إلى منتجٍ رقميٍ سريع التداول، مما يُضعف هيبتها ويشوّه صورتها في أذهان العامة[43].

ثانيها، وجوب حماية خصوصية المستفتين. فالنظم الذكية تجمع بياناتٍ شخصية كثيرة، والسؤال الشرعي غالبًا يتضمن معلومات حساسة، ومن ثَمّ فإن تسريبها يُعدّ مخالفة شرعية لقوله ﷺ: «المستشار مؤتمن»، ويدخل في باب الغشّ والضرر المحرم[44].

ثالثها، أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يُبنى على قيم العدالة والشفافية، بحيث تُعلن مصادر بياناته، ومحدودية قدراته، ولا يُنسب إليه علمٌ يقيني. ويجب أن تُراعى المقاصد الكلية للشريعة — من حفظ الدين والعقل والنفس والمال والعِرض — في كل خوارزمية تُستخدم داخل الأنظمة الإفتائية[45].

---

41). ينظر: ناصر الرميح، ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية، مركز القرار الشرعي، جدة، 2024م، ص 41.

42). ينظر: عبد العزيز العميري، فقه المسؤولية في الفتاوى الإلكترونية، مجلة جامعة الإمام، العدد 45، 2022م، ص 58.

43). ينظر: Islamic Development Department of Malaysia, AI Fatwa Governance Framework, Kuala Lumpur, 2024, p. 22.

44). ينظر: حسن الصياد، التحديات الأخلاقية في توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 17، 2023م، ص 19.

45). ينظر: عبد الله الطريفي، مقاصد الشريعة والذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية تأصيلية، مجلة المقاصد، العدد 9، 2023م، ص 73.

وقد اقترح عدد من الباحثين وضع "ميثاق أخلاقي للفتوى الذكية" يضمّ مبادئ الالتزام العلمي، والمسؤولية الشرعية، واحترام الخصوصية، ومنع التحيز المذهبي أو السياسي في البيانات المدخلة. وهو ميثاقٌ من شأنه أن يُعيد التوازن بين التقدم التقني والضمير الديني، فيُسهم في بناء نموذج فتوىٍ رقميةٍ مؤسسيةٍ تراعي المقاصد وتحقق المصلحة.

إن الضبط الشرعي والأخلاقي لا يعني الجمود، بل هو شرطُ الاستمرار الآمن، إذ به يتحول الذكاء الاصطناعي من خطرٍ محتمل إلى فرصةٍ حضاريةٍ تخدم الفقه الإسلامي وتجعل منه نظامًا معرفيًا قادرًا على مواكبة العصر دون أن يتنازل عن ثوابته.

الخاتمة

لقد استعرض هذا البحث أثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى من ثلاث زوايا رئيسية: التطبيق العملي، الدعم الاجتهادي، والضوابط الشرعية والأخلاقية. وأظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة معرفية متقدمة، قادرة على تسريع الوصول إلى الأحكام الشرعية، وتحليل النصوص، وتنظيم قواعد البيانات الفقهية، دون أن يحل محل المفتي أو الملكة الاجتهادية البشرية.

كما بين البحث أن الاعتماد الكامل على الأنظمة الذكية في إصدار الفتوى يشكل خطرًا على صحة العملية الشرعية، لأنه يُفقد الاجتهاد البشري دورَه المركزي في الترجيح بين الأدلة ومراعاة المقاصد الشرعية والاعتبارات الواقعية والاجتماعية. ومن هنا تنبع أهمية الضوابط الشرعية والأخلاقية التي تؤطر استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى، وتحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط أو سوء الاستخدام.

النتائج: وقد أسفر البحث عن مجموعة من النتائج العملية والفقهية المهمة:

1. الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة وليست بديلًا للمفتي، ويقتصر دوره على التحليل، والترتيب، والتصنيف، والاسترشاد بالبيانات الضخمة.
2. المسؤولية الشرعية تقع على الإنسان أو الهيئة الشرعية التي تعتمد النظام الذكي، وليس على النظام ذاته، لأن التكليف في الشريعة يرتبط بالعقل والإرادة.
3. التقويم الأخلاقي يجب أن يضمن احترام خصوصية المستفتين، ومراعاة المقاصد الشرعية، والشفافية في عمل النظام، مع منع التحيز أو الاستغلال.

التوصيات: انطلاقًا من النتائج السابقة، يقترح البحث التوصيات التالية:

1. تأسيس أطر شرعية وتنظيمية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء، تحدد نطاق عمله، وضوابط مخرجاته، وواجبات الجهات المشرفة على النظام.
2. تطوير نظم دعم اجتهادي متكاملة تجمع بين قدرة الذكاء الاصطناعي على التحليل والمعالجة، وبين ملكة الفقيه الاجتهادية لضمان صحة الفتوى وملاءمتها للواقع.
3. إعداد ميثاق أخلاقي للفتوى الرقمية، يلتزم فيه المبرمجون والهيئات الفقهية بقواعد حماية البيانات، والشفافية، والموضوعية، والالتزام بالمقاصد الكلية للشريعة.
4. التدريب المستمر للمفتين على كيفية التعامل مع الأنظمة الذكية واستيعاب مؤشرات النتائج وتحليلها، لضمان استخدام فعّال وآمن للذكاء الاصطناعي.

5. تشجيع البحث العلمي والتجارب العملية في مجال الفتوى الذكية، مع مراعاة تقييم المخاطر الأخلاقية والفكرية، لضمان مواءمة التطورات التقنية مع ثوابت الشريعة.

المصادر والمراجع

ـــ بعد القرآن الكريم.

- إبراهيم بن منصور، "ضوابط توظيف التقنية في الإفتاء"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد (35)، 2022م.
- أحمد الراوي، "مناهج الاستدلال الفقهي والتعلّم الآلي: دراسة مقارنة"، مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، العدد 18، 2023م.
- أحمد الرومي، "الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: رؤية مستقبلية"، مجلة الدراسات الشرعية والإنسانية، جامعة أم القرى، العدد (28)، 2023م.
- الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، التقرير السنوي لتقنيات الإفتاء الرقمية، القاهرة، 2023م.
- حسن الصياد، التحديات الأخلاقية في توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 17، 2023م.
- حمد بن راشد، تحليل التراث الفقهي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 2024م).
- خالد بن عبد الرحمن، "التقنيات الذكية في خدمة النصوص الشرعية"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإسلامية، العدد (42)، 2023م.
- ريتشارد ساسكيند ودانيال ساسكيند، مستقبل المهن: كيف سيغيّر الذكاء الاصطناعي عمل الإنسان؟، ترجمة فؤاد الجرنوسي، (الكويت: عالم المعرفة، 2019م)
- الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، (بيروت: دار المعرفة، 2004م).
- عبد الرحمن الحسن، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المنظور الإسلامي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 2024م.
- عبد الرحمن النجار، الاجتهاد في العصر الرقمي، دار النفائس، عمان، 2022م.
- عبد العزيز العميري، فقه المسؤولية في الفتاوى الإلكترونية، مجلة جامعة الإمام، العدد 45، 2022م.
- عبد الله الطريفي، مقاصد الشريعة والذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية تأصيلية، مجلة المقاصد، العدد 9، 2023.
- عبد الله الفاضل، صناعة الفتوى في العصر الرقمي، (الرياض: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 2021م).
- علي الموسوي، "تحليل بيانات الفتاوى باستخدام تقنيات التعلّم الآلي"، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، جامعة بغداد، العدد (17)، 2024م.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات الدورة الثالثة والأربعين، الرياض، 2024م.
- محمد الزحيلي، أصول الفتوى في الشريعة الإسلامية، دار الكلم الطيب، دمشق، 2019م.

- محمد الشيباني، مدخل إلى الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المعاصرة، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2022م).
- محمد زكي خضر، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في خدمة العلوم الإسلامية، مجلة جامعة أم القرى، العدد 42، 2021م.
- مركز الذكاء الاصطناعي والاجتهاد الشرعي، تقرير مشروع الاجتهاد الذكي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2023م.
- منصور الداود، تحليل البيانات والحياد الخوارزمي في الأنظمة الذكية، (جدة: دار الشروق، 2023م).
- منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، تقرير الذكاء الاصطناعي والضوابط الشرعية، إسطنبول، 2024م.
- ناصر الرميح، الذكاء الاصطناعي والفتوى الاقتصادية المعاصرة، المؤتمر الدولي للذكاء الاصطناعي والعلوم الإنسانية، الرياض، 2023م، ص 42.
- الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، التقرير السنوي لتطبيق الإفتاء الذكي، أبوظبي، 2023م.

المصادر الاجنبية

- Islamic Development Department of Malaysia, AI Fatwa Governance Framework, Kuala Lumpur, 2024.
- John McCarthy et al., A Proposal for the Dartmouth Summer Research Project on Artificial Intelligence, Dartmouth College, 1956.
- John McCarthy et al., A Proposal for the Dartmouth Summer Research Project on Artificial Intelligence, Dartmouth College, 1956.
- Khan, M., Artificial Intelligence and Islamic Law: Emerging Intersections, Oxford Journal of Law and Religion, Vol. 12, No. 1, 2024,.